المحاضرة الخامسة: الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية

كان للدعاية التي ألقاها الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية عن أهداف الحرب المتمثلة في تصفية الاستعمار لها صداها عند الجزائريين، اضافة إلى الاجتماع التأسيسي للجامعة العربية، والتحضير لمؤتمر سان فرنسيسكو للأمم المتحدة ، ووعود الجنرال ديغول" بمنح الحكم الذاتي للمستعمرات الفرنسية بعد الحرب. غير أن هذه الوعود تبينت أنها كانت عبارة عن تهدئة للشعوب المستعمرة لكي لا تحدث مشاكل للوجود الاستعماري في أراضيها فقط، وهذا ما زاد الحركة الوطنية تصلبا في مواقفها وإصرارا على المطابة بالاستقلال، باسم حركة أحباب البيان، وظهر ذلك في مطالب مؤتمر الحركة المنعقد في الفترة ما بين 2 و 4 مارس 1945.[1]

في هذا الوقت الذي كانت فيه حركة أحباب البيان تتقوى وتنتشر كما يقول "فرحات عباس" كان المعمرون يحيكون لها المؤامرات في الخفاء، وكانوا يدبرون في الليل إثارة الاستفزازات التي تمكنهم من الإجهاز على حركتها.[2]

ومن جهتها السلطات الفرنسية سارعت في 18 أفريل 1945 إلي اعتقال "مصالي الحاج" بعد أن أطلقت سراحه من السجن، ووضعته بمعتقل (بوغاري)، مما تسبب في مظاهرات وطنية منادية بإطلاق سراحه وبحرية الجزائر واستقلالها، وتحت ضغط الاحتجاجات واستمرار المظاهرات رحل إلى معتقل الشلالة، ثم نقل إلى القليعة

---

[1]– يوسف مناصرية، (القمع الدموي في 8 مايو 1945 ونتائجه السياسية والاجتماعية)، الذكرة، مجلة الدراسات التاريخية والمقاومة، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، السنة الثانية، ع:2، ربيع 1995 الموافق ل 1415 هـ، ص: 46.

[2]– فرحات عباس، مصدر سابق، ص: 124.

بالجنوب، ومنها نفي إلى برازافيل بالكونغو في 23 أفريل 1945، وذلك ليكون بعيدا كما كان يجري في الجزائر من مظاهرات.[1]

- **مظاهرات 08 ماي 1945:**

وفي يوم الثامن ماي قرر قادة الحركة الوطنية القيام بمظاهرات شعبية في مختلف المدن الجزائرية احتفالا بانتصار دول الحلفاء على المحور، واستغلال أيضا اليوم المصادف يوم عيد الطبقة الشغيلة، للمطالبة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. فكيف كان أمر هذه المظاهرات؟.

في سطيف طالب الجزائريون الترخيص لهم بمسيرة إلى قبر الجندي المجهول يوم 8 ماي، وكانت هي موطن فرحات عباس ومقر عمله ونشاط حزبه، وتذهب الروايات أن الرخصة قد منحت لهم بشرط عدم رفع العلم الجزائري وعدم الهتاف بحياة مصالي والاستقلال ولكن من يضمن تكميم الأفواه. تجمع عدة آلاف في المكان والزمان المتفق عليهما بسطيف واصطفت الصفوف استعدادا للمسيرة، ثم اعطيت الأوامر بالتقدم نحو نصب الجندي المجهول. وعند الخطوات الأولى نشر شاب العلم الجزائري الذي كان مطويا عنده وتقدم به الصفوف، ثم سمعت هتافات مختلطة فيها حياة مصالي وحياة الجزائر المستقلة. فجأة أصابت رصاصة قلب الشاب (بوزيد شعال) حامل العلم، فسقط صريعا، فحمل آخر العلم ورفعه عاليا، واعترى المظاهرة اضطراب، البعض تفرقوا بصيحات مختلفة، والبعض ساروا من طرق عديدة حتى وصلوا نصب الجندي المجهول، وضعوا إكليلا من الزهور. ومن الذين تفرقوا هنا وهناك حدثت مصادمات بينهم وبين الشرطة والمدنيين الأوروبيين، وانتشرت الأخبار كالنار في الهشيم في القرى المجاورة، وامتدت إلى قالمة وخراطة وغيرهما. وتحركت المليشيات الأوروبية

---

[1]– نصر الدين سعيدوني، «أحداث 8 ماي 1945، ذكريات تضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير)، الذكرة، مرجع سابق، ص: 20.

والشرطة والجيش بجميع آلياته لسحق الثورة. ومن الملاحظ أن وزير الطيران الفرنسي عندئذ وهو (شارل تيون) كان من الحزب الشيوعي، وقد ضرب الجزائريين بطائرات فرنسية وأمريكية وبريطانية فيها المقنبلة والمطاردة. كما ضربت السفن الفرنسية سواحل بجاية وما اقترب منها. وساد التعتيم الإعلامي فلم ينتشر خبر المجزرة إلا بعد حوالي شهر. وعندما تسربت أخبارها كانت المفاجأة المهولة، فالضحايا كانوا بعدد ضخم، فقد قدرهم البعض بألف وخمسمائة (وزير الداخلية، وحددهم آخرون ب 18 ألف جريدة الجيش الأمريكي)، ومنهم من ذكر 80 آلفا، ولكن الشائع بين الكتاب اليوم هو أن العدد لا يقل عن 45 ألف قتيل.[1]

ساد الجزائر سكون بعد 8 ماي 1945، كسكون المقابر، فقد نصبت المحاكم، وأعلنت حالة الطواري، وفتحت السجون، وقيد "فرحات عباس" الذي صادف أن كان يوم الحادثة في العاصمة لتهنئة الحاكم العام بانتصار الديمقراطية وتحرير فرنسا، قيد إلى سجن الكدية بقسنطينة، كما قيد إليه "البشير الإبراهيمي" بعد حبس انفرادي مضيق، ونقل مصالي" إلى المنيعة في الصحراء، ثم إلى الكونغو برازفيل بوسط افريقيا كما عرفنا، ومنعت السلطات صدور الجرائد والتحركات السياسية، فكان ذلك هو جزاء فرنسا للجزائريين على تضحياتهم من أجل تحريرها، ولعله لولا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والجامعة العربية لاستمر العقاب والإرهاب ضد الجزائريين بدون حدود. فقد ثبت أن سفير أمريكا من باريس تدخل بإلحاح من الجامعة العربية لدى جورج بيدو، وزير الخارجية الفرنسي، بأن مبالغة فرنسا في عقاب الجزائريين قد تؤدي إلى غضب الرأي العام العربي وضياع مصالح فرنسا في الشرق وفتح شمال إفريقيا أمام خطر الشيوعية. وظنا من

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص:136.

المسؤولين الفرنسين أن الجزائريين كانوا جياعا أمرت سفينة في عرض المحيط تحمل الدقيق الأمريكي إلى فرنسا بالتوجه مباشرة إلى الجزائر.[1]

-انعكاسات مجازر 08 ماي 1945:

إن حوادث ماي 1945 جعلت الشعب الجزائري يبقى مجندا في سبيل انتصار مطامحه الوطنية، كما انطلقت الحركة الوطنية على أسس جديدة، على العكس ما كان يتوقعه المستعمر، بأنه بتلك المجازر قضى على الحركة الوطنية، وكانت تلك الأحداث بداية النهاية للوجود الاستعماري في الجزائر، ومنطلقا التحضير ثورة أول نوفمبر 1954. كما تعد الثامن ماي الحد الفاصل بين ما كان يراود بعض الجزائريين في الحركة الوطنية، من أمل في نيل الاستقلال يطرق الكفاح السياسي والدبلوماسي، وبين البعض الذين أمنوا بأن أسلوب الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للاستقلال.

ومن جهتها أيضا؛ فإن القوات الاستعمارية منذ أحداث الثامن ماي 1945 تكالبت من جديد على الشعب الجزائري، فراحت تضرم النار في القرى والمداشر، وتشدد الحراسة والملاحقة على المواطنين، فكثر الظلم والاعتداء على الأنفس والأملاك والأعراض مما جعل مفهوم الثورة يتبلور في أذهان الكثير من المناضلين.

-اعادة بناء الحركة الوطنية:

بعد سنة من توقف الحياة السياسية واختفاء الصحافة الوطنية وفتح السجون والمعتقلات والمتابعات، صدر ما سمي بالعفو العام سنة 1946، فرجع السياسيون إلى ميدان النشاط ولكن بدرس جديد، وعادت العلاقات مع الفرنسيين وفي حذر شديد. وكانت هذه المشاعر متبدلة، فالفرنسيون أيضا، إدارة ومدنيون، كانوا يعرفون أنهم حفروا هوة سحيقة بينهم وبين عملائهم، وقد كان الحاكم العام عندئذ هو ايف

---

[1]- نفسه، ص:137.

شارل شاطينو" (Yves Charles Chatel) الاشتراكي الذي يتهمة المستوطنون بموالاة الجزائريين وأعلنت السلطات منشغلة بوضع دستور للجمهورية الرابعة، وفي انتظار القانون الخاص أخذ السياسيون الجزائريون يؤلفون أحزابا جديدة على انقاض الأحزاب القديمة استعدادا للانتخابات التشريعية في فرنسا والجزائر.[1]

- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

لم ينتظر فرحات عباس بعد الافراج عنه بمعية الدكتور "سعدان" والشيخ "الإبراهيمي" في شهر مارس 1946 على اثر العفو العام الذي أصدرته الحكومة الفرنسية في حق المتهمين بالثورة والتحريض لها في الثامن ماي 1945 حيث قام بتأسيس حزب جديد سماه (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) اشتق اسمه وروحه كما يبدو من البيان الجزائري، أو من تجربة حركة أحباب البيان الجزائري التي حلتها السلطات الاستعمارية عقب المجازر التي ارتكبتها في هذا اليوم ضد الجزائريين في مدن خراطة وسطيف وقالمة. ولخص فرحات عباس مطلبه في مقتطف من النداء الذي وجهه إلى الشبيبة الجزائرية والفرنسية بمناسبة تأسسه في شهر أفريل 1946 بقوله: ((لا نريد إدماجا، ولا سيدا جديدا، ولا انفصالا، وإنما نريد شعبا فتيا يتولى تثقيف نفسه اجتماعيا وديمقراطيا ويحقق تطوره العلمي والصناعي، ويحمل رسالة انبعاثه معنويا وفكريا، ومرتبطا بأمة عظيمة متحررة الفكر)).[2]

التف حول فرحات عباس المنتخبون والأعيان والسياسيون الذين شاركوا في بعث البيان منهم المحاميان "بومنجل" و"قدور ساطور"، والاطباء: أحمد الشريف سعدان" و "بن لهليل" و "أحمد فرنسيس" والأساتذة: "محداد" و "حميد بن سالم" و "بن قادة" وغيرهم.[3]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 141.

[2]- أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر (1914-1954)، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ض: 263.

[3]- محفوظ قداش، تاريخ الحركة، مرجع سابق، ج2، ص:1032.

شارك الاتحاد الديمقراطي في الانتخابات التشريعية في 2 جوان 1946، وفاز فيها الاتحاد بفوز ساحق، حيث نال 5،72% من الأصوات أي 11 مقعدا في المجلس الوطني الثاني التأسيسي من مجموع 13 مقعدا مخصصة للمسلمين، ومن الذين رشحهم الحزب في الانتخابات الدكتور "سعدان" وحتى التصويت وتقليد الوظائف العمومية، ويمكن لهذين المقتضيين أن يمتد إلى جميع أعضاء الاتحاد الفرنسي، بعد المصادقة عليهما.

سعى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من أن يقنع الجمعية التأسيسية الفرنسية بأن تقبل مشروعه بهدف إنشاء جمهورية جزائرية محلية ولكنها متحدة مع الاتحاد الفرنسي، وتقوم على أساس ازدواج جنسية فرنسيي الجزائر والجزائريين، ولكن كل ذلك كان بدون جدوى ورفض مشروع "عباس" ورفاقه وصوتت الجمعية التأسيسية في الخامس أكتوبر 1946 على قانون يستمر بموجبه التمييز بين الهيئتين الانتخابيتين.[1]

وعندما قامت الجمهورية الرابعة أدركت تحقيق بعض الإصلاحات ولو كتعمية لطموح الجزائريين الذي تعذبوا من أجل فرنسا في الحرب، فعكفت الحكومة الفرنسية على وضع بعض الاصلاحات صادق عليها البرلمان الفرنسي يوم 20 ديسمبر الذي أطلق عليه دستور 1947. وما هو في الحقيقة إلا اصلاحات هامشية، لا ترض حتى جماعة المعتدلين من حزب "عباس" فقدموا استقالتهم من مجلس الجمهورية احتجاجا عليها.[2]

- **حركة انتصار للحريات الديمقراطية:**

بعد الإفراج على فرحات عباس ورفاقه على اثر العفو العام في 16 مارس

---

[1]– أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871، مرجع سابق، ص: 983.

[2]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص:159.

1946 وتأسيسه لحزبه الاتحاد الديمقراطي الجزائري وخوضه أول انتخابات في 2 جوان لتشكيل المجلس التأسيس الفرنسي الثاني باسمه، وتحقيقه لانتصار باهر بحصوله على 11 مقعد من أصل 13 مقعد في القائمة الانتخابية من الدرجة الثانية . كما أشرنا من قبل، توسع العفو ليشمل في شهر أكتوبر من نفس السنة "الحاج مصالي" رئيس حزب الشعب الجزائري الذي كان مناضلوه ينشطون في السرية منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939، وقد حمله الحزب الشيوعي مسؤولية المجازر التي ارتكبت في الثامن ماي 1945 في إطار نشاطه ضمن حركة أحباب البيان والحرية.

عاد "مصالي" من منفاه ب"برازافيل"، وسُمح له بدخول الجزائر التي كانت محظورة عليه، وقد شعبيته وتعدت حدود الجزائر، وكبر في أعين الشباب لما عاناه من السجن والمنفى، كما أصبح يعتبر عند المناضلين الأب الروحي للحركة الوطنية الجزائرية، وبطل مطلب الاستقلال، ولم يبقى له سوى العودة إلى النشاط السياسي والجماهير في اطار قانوني من جديد.[1] هيأت هذه العودة القانونية لمصالي حسب "محفوظ قداش"، دعوة الاشتراكيين الفرنسيين الذين اتصلوا به في برازافيل ونصحوه بالمشاركة في الحياة السياسية، وكانوا يقصدون بذلك الانتخابات التي كانت ستجرى في الجزائر من جهة. وكذلك استقبله في باريس وفد مشكل من سياسيين عرب يتقدمهم "عزام باشا" الأمين العام للجامعة العربية الذي أخبره قائلا: ((بأن الممتنعين هم دائما على خطأ) من جهة ثانية، وأيضا تأثره بنجاحات نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ودعايتهم من جهة ثالثة، فأقنع اللجنة المركزية بأهمية العمل البرلماني والمشاركة في الانتخابات، وساعده في ذلك سلطته المعنوية في فرض وجهة نظره على رفقائه. كان مصالي يريد من ذلك أن يرى الحزب يدخل في مرحلة الشرعية وأن ينفتح على المثقفين، ويجد الدعم من الليبراليين، غير أن قناعته كانت

---

[1]– بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص :168– 169.

بأن حزب الشعب هو الحزب الوحيد الذي كان يمثل الشعب الجزائري ويعبر بحق عن تطلعاته وآماله الوطنية.[1]

كان يوم 10 نوفمبر 1946 هو موعد الانتخابات البرلمانية الفرنسية لانتخاب 31 نائبا بالمجلس الوطني الفرنسي، في أول مجلس في الجمهورية الفرنسية الرابعة، فقدم حزب الشعب الجزائري قائمة مرشحيه باسمه وهو الذي كان قبل أربعة أشهر يعتبر كل من يشارك في الانتخابات خائنًا مرتدًا. لكن الإدارة الاستعمارية رفضت القائمة بحجة أن حزب الشعب الجزائري قد حُل منذ سنة 1939، فاستدعى الأمر تقديم نفس القائمة باسم تشكيلة مغايرة، ووقع الاختيار على تسمية حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهكذا ظهرت هذه الحركة بصفة رسمية في شهر نوفمبر 1946.[2]

كان بإمكان قوائم مرشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية الفوز لو لم تتدخل الإدارة الاستعمارية بالمناورة والتزوير، وظهر منذ البداية في قضية رفض ترشح مصالي ممثلا لولاية الجزائر. كما رفضت قوائم مرشحي الحزب في وهران وسطيف ولم يخطر الحزب بذلك إلا بعد انقضاء الآجال القانونية للترشيحات. وبالتالي لم تحصل حركة انتصار الحريات الديمقراطية سوى على خمسة مقاعد من مقاطعة قسنطينة حيث انتخب كل من: (الأمين دباغين، وجمال دردور، ومسعود بوقادوم) ومقعدان في مدينة الجزائر حيث انتخب كل من: أحمد مزغنة ومحمد خيضر)، وقد ترشح لهذه الانتخابات أيضا ثمانية مرشحين عن الإدارة ومرشحان عن

---

[1]– محفوظ قداش، مرجع سابق، ص:1079.

[2]– عبد الحميد زوزو، الفكر، مرجع سابق، ص:702. وأيضا: بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص: 171-172.

الشيوعيين في حين لم يقدم فيها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مرشحين عنه.[1]

بالرغم من الفوائد الجمة التي عادت على حزب الشعب الجزائري جراء الحملة الانتخابية التي قادها مناضلوه باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي طرح فيها مرشحوه خلال التجمعات الشعبية قضية السيادة الوطنية وطالبوا بالاستقلال لأول مرة بعد غياب دام سبع سنوات. ولقيت هذه الأفكار القبول الحسن في الأغلبية الساحقة من السكان بالرغم من العراقيل التي وضعتها الإدارة الاستعمارية في وجهها . فإن المناضلين أصيبوا جراء هذه المشاركة بشيء من البلبلة نتيجة هذا التحول من النقيض إلى النقيض، فمن الامتناع عن المشاركة في الانتخابات إلى خوض غمارها، فحيرت الكثير، أدت إلى ظهور بعض الاعتراضات والاحتجاجات، ووجه اللوم والعتاد إلى اللجنة المركزية لأنها كشفت عن جزء من التنظيم الذي كان إلى غاية ذلك الحين في كنف السرية.[2]

من هذا المنطلق؛ ارتأت قيادة الحزب أن تبادر بتوضيح الأمر فعقدت مؤتمرا استثنائيا للحزب يومي 15 و16 فيفري 1947 ضم قرابة ستين مندوبا حسب بن يوسف بن خدة و 54 مندوبا حسب شهادة محمد عصامي الذي حضر المؤتمر باسم الولاية الحزبية (بسكرة الأوراس)، وكان إلى جانب كل من: جمال دردور، محمد خيضر، بلقاسم راجف في مكتب المؤتمر الذي ترأسه "الحاج مصالي".[3]

كانت النتائج النهائية التي خرج بها المؤتمر قد أرضت جميع التيارات داخل الحزب: فأنصار العمل السري تقرر الابقاء على حزب الشعب الذي أوكل الإشراف

---

[1]- أحمد مهساس، مصدر سابق، ص:275.

[2]- بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص:172- 173.

[3]- نفسه، ص ص:187-592. (162)

عليه للمناضل أحمد بودة، ودعاة الشرعية وافق المؤتمر على ترسيم حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي أوكل أمر الإشراف لإدارتها إلى المناضلين: "السعيد عمراني"، و"شوقي مصطفاي" و "الحاج شرشالي".

أما التيار الثالث الذي كان يؤمن بالعنف الثوري فأنشأ له المنظمة الخاصة استعدادا للثورة المسلحة وأسند مسؤوليتها للمناضل محمد بلوزداد.[1]

مهما يكن الأمر؛ فإن حركة انتصار الحريات الديمقراطية واصلت نشاطها، وشاركت من جديد في الانتخابات البلدية في شهر أكتوبر بعد شهر من صدور المسمى بقانون الجزائر في 20 سبتمبر 1947، واستطاعت أن تتقدم على غيرها من الأحزاب الأخرى، وظهرت على أنها حقيقة حركة شعبية مدعمة جماهيريا، وتعكس تطلعات الطبقات الاجتماعية الفقيرة وطموحات الطبقة الوسطى الصغيرة فقد حصلت حركة الانتصار على 33 % من المقاعد المخصصة للهيئة الانتخابية الثانية، يليها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بنسبة 18 % ثم الحزب الشيوعي بنسبة4 %. أما 45 % المتبقية فقد كانت من نصيب المستقلين الموالين للإدارة الاستعمارية والمدعومين منها، ومع ذلك فإن الفوز يرجع إلى حركة الانتصار التي استولت على أربعة أخماس من مجموع البلديات الجزائرية وبالمدن الكبرى.[2] فعلى سبيل المثال المدن التي حققت فيها حركة انتصار الحريات الديمقراطية نذكر: الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة، تلمسان، سكيكدة، الأخضرية، ذراع الميزان، مليانة، تنس، مستغانم، سيدي بلعباس، سوق أهراس، دلس، برج منايل، وتبسة.[3]

لم يتضمن برنامج حركة انتصار الحريات الديمقراطية عبارة الاستقلال عن طريق الثورة كما كان الحال مع حزب الشعب فقد كان يرفض الواقع الاستعماري)،

---

[1]– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص:79.

[2]– عبد الحميد زوزو، الفكر، ص: 708.

[3]– بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص: 176.

أما الحركة الجديدة حركة الانتصار، كما اصبحت تدعي اختصارا . فقد قبلت بالتعامل مع الواقع الاستعماري كالانتخابات والقوانين المعمول بها. ومن أبرز أعضاء الحركة الدكتور الأمين دباغين"، و"حسين الأحول" و "محمد خيضر" و "أحمد مزغنة" و "ابن يوسف بن خدة"، وقد دخل في الحركة عدد من المثقفين بالعربية والفرنسية، بعد أن كان التجم ثم حزب الشعب لا يضمان في أغلب الأحيان إلا مناضلين بسطاء معظمهم من العمال المهاجرين، كما انظم للحركة عدد من الجنود الجزائريين المتمرسين على أساليب الحرب بعد خدمتهم في الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية، وقد وصل بعضهم إلى رتبة متقدمة في العسكرية، إضافة إلى بعض العاملين في الإدارة، فكان أعضائه مزيجا من العناصر المتمايزة بالثقافة والثروة والمهنة، ولكن كان يجمعها الإيمان بالنضال وروح الاستقلال.[1]

- **قانون 20 سبتمبر 1947 وموقف الجزائريين منه.**

شعرت الحكومة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية بتزايد الضغوط الوطنية وتشدد موقف المستوطنين فخططت لمنح الجزائريين بعض الاصلاحات تضمن تعايش العنصريين الأوروبي والمسلم واسكات التيار الثوري المتنامي، وخوفا من أن تفلت الأمور من بين ايديها بادرت لعرض مشروع دستور خاص بالجزائر، وقد اثار نقاشات حادة منذ أن طرح في ماي 1947 واقترح نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بالجمعية الفرنسية مشروع جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا وكسبوا عطف النواب الشيوعيين الفرنسيين في حين استنفر المستوطنون قواهم وحذروا الحكومة الفرنسية من مغبة منح حقوق سياسية أكبر للجزائريين، وبلغ النقاش ذروته داخل مجلس الجمهورية الفرنسية، واخيرا صودق على دستور الجزائر يوم 20 سبتمبر 1947 بعد ادخال تعديلات عليه، وسمي النظام الأساسي للجزائر.[2]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص ص: 141 - 142.

[2] - شارل اندري جوليان، مرجع سابق، ص- ص: 348- 352.

إن القانون الذي أصدرته السلطات الفرنسية في 20 سبتمبر 1947 هو محاولة تهدئة بحلول وسطى وعنصرية وهو قانون خاص بالجزائر يعتبر الجزائر جزءا من فرنسا وجنسية سكانها فرنسية، ومن دوافع فرنسا اصدارها هذا الدستور ما يلي:

- سعي فرنسا لامتصاص غضب الجزائريين بعد مجازر 08 ماي1945.
- تخوف فرنسا من تزايد نشاط الحركة الوطنية الجزائرية عامة ومن التيار الاستقلالي خاصة.
- رغبة فرنسا في الاحتفاظ بالجزائر ألزمها تقديم إصلاحات وتنازلات ولو من باب المراوغة.
- استدراك فرنسا لموقفها السلبي الرافض لمطالب النخبة في الثلاثينيات (الإدماج والتجنيس).
- **محتوى دستور 1947:**

تنص المادة الاولى من الدستور: "الجزائر جزء لا يتجزأ من الاراضي الفرنسية، وهي تتكون من ثلاث مقاطعات".

المادة الثانية: " المساواة بين جميع سكان العمالات الجزائرية".

المادة الثالثة: "تتعلق بالحالة الخاصة للفرد الجزائري المسلم، فله البقاء على حالته الاسلامية، ويخضع للحكم الاسلامي في احواله الشخصية فقط".

المادة الرابعة: "هذا المجلس الجزائري مختص بدراسة ميزانية الجزائر وله حق ابتكار المشاريع التي تتعلق بحياة الجزائر الاقتصادية والاجتماعية، لكن الميزانية الجزائرية لا توضع

موضع التنفيذ إلا بعد مصادقة الحكومة الفرنسية عليها، وكذلك لا يمكن أن ينقد أي قرار من قرارات المجلس الجزائري إلا بعد مصادقة الحكومة الفرنسية".

المادة الخامسة : "الحاكم العام يمثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر، وهو مسؤول امام الحكومة الفرنسية".

المادة السادسة: "المسلمون الجزائريون يرسلون لسائر المجالس الفرنسية بباريس عددا من النواب يتساوى مع عدد نواب الفرنسيين المستقرين بالجزائر".

المادة السابعة : "يؤسس مجلس حكومة مع الحاكم العام، يتألف من ستة اعضاء وظيفته الاشراف على تنفيذ قرارات الجمعية ".

المادة الثلاثون : انشاء جمعية جزائرية (برلمان) تتكون من 120عضوا، 60يمثلون المستوطنون و60 يمثلون الجزائريون.

المادة الخمسون : "ازالة الحكم العسكري في الجنوب ".

المادة السادسة والخمسون: "الديانة الاسلامية مضمونة الاستقلال عن الدولة مثل بقية الاديان، الا ان تنفيذ هذا الاستقلال منوط بقرارات الجمعية الجزائرية ".

هذه بعض بنود الدستور، ومهما قيل عن هذا القانون وخاصة عن نسبة تمثيل المسلمين في المجلس فإن هذا التقسيم غير عادل يظهر روح العنصرية فهذا النظام يجعل قيمة الاوروبي الواحد تساوي ثمنيه مسلمين جزائريين، وعلى الرغم من طابع هذا القانون الرجعي والعنصري وبنوده المجحفة فانه سرعان ما افرغ من بعض محتوياته الايجابية على قلتها.

- **موقف الجزائريين من الدستور:**

رفض الجزائريون هذا الدستور للأسباب التالية:

- جاء هذا الدستور مبقيا على النظام الاستعماري.
- جاء منافيا لمبادئ الديمقراطية (60 نائبا لصالح 10 ملايين جزائري، 60 نائبا لصالح 800 ألف فرنسي).
- لم يأخذ الدستور بعين الاعتبار المطالب الشرعية للشعب الجزائري.
- المادة الأولى منه فيها تضارب معلن وصريح مع آمال الجزائريين، (الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا).

وعبر حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عن معارضته للدستور باستقالة نوابه من المجلس الفرنسي، كما قاطعه الشيوعيون ورفضته حركة انتصار للحريات الديمقراطية مؤكدة انه ليس من حق فرنسا ان تشرع للجزائريين قانونا يسيرهم.

ورفض حتى من طرف المستوطنين لأنه يقف حائلا امام طموحاتهم ويضر بمستقبلهم

أما في الجانب الإعلامي أصدرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية عدة صحف، البعض منها كان يبدو مستقلا، لكنها كانت في الحقيقة تخضع لإدارة الحزب، كانت تقودها شخصيات متعاطفة أو مناضلين مثل: "جريدة المغرب العربي" التي صدرت في جوان 1947 وجريدة "المنار" في 1951، في حين كانت صحف أخرى عبارة عن منشورات سرية: "الأمة الجزائرية" اللسان الحال السري لتيار التحرير الوطني جوان 1946 والتي تعززت بمنشور باللغة العربية "صوت الأحرار"، كما ترسخت صحيفة "الجزائرالحرة"، وهي التي صادرت الإدارة الاستعمارية أغلب أعدادها خلال سنتين من 1949 إلى 1951، ولم تتمكن حركة انتصار الحريات الديمقراطية من إصدار سوى 29 عددا ومنها 28 عددا صودرت من قبل الشرطة. فلم يكن باستطاعة الحركة التعبير عن آرائها ضمن الإطار القانوني والاستعماري، فضاعفت من نشراتها ومطوياتها الداخلية، واللقاءات والاجتماعات التي كانت تعقد بشكل خاص بمناسبة الانتخابات، وكانت تمكن مرشحي ومنتخبي الحزب من الاحتكاك مباشر بالجماهير، وكانت دعاية الحزب تروج بكتمان شديد في جميع الأماكن التي تلتقي مجموعات من الجزائريين كمقرات الجمعيات الرياضية والحركات الشبانية والجمعيات الثقافية وفي المقاهي المغاربية والحفلات العائلية، فانتشر حضورها على كافة المستويات.[1]

كان حزب الشعب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) حاضرا في خارج الجزائر على مستوى العلاقات المغاربية البينية، إذ كان الحزب الوحيد الذي يمثل الجزائر سواء في الاتفاق الموقع مع الحزبين الأثنين، الدستوري التونسي والاستقلال المغربي عام 1946، أو في القاهرة بلجنة التحرير المغرب العربي التي تأسست سنة 1948 من طرف الأحزاب المغاربية الثلاث. كما أسمع الحزب صوته في كبرى المؤتمرات الدولية الدولية، في

[1]– محفوظ قداش وجيلالي صاري، مرجع سابق، ص: 124.

جويلية 1948 بمؤتمر معاداة الإمبريالية لشعوب آسيا وإفريقيا حيث تم التصويت على مذكرة تؤيد مجلس تأسيسي جزائري سيد، وهي التي تم إعادة طرحها في أكتوبر 1948 وفي فيفري 1949، كما رافعت الحركة عن نفس البرنامج في مؤتمرات السلام والمهرجانات العالمية للشباب ببراغ 1947 وبودابست 1949 وببرلين في 1951 حيث مثلها الطلبة والكشافة الإسلامية الجزائرية. وخاطبت الحركة في مناسبات عديدة منظمة الأمم المتحدة، ففي شهر أكتوبر عرضت لائحة تطالب بمجلس تأسيسي جزائري سيد للشعب الجزائري عن طريق أحد الوفود بمؤتمر الشعوب . سلم الحزب مباشرة للمنظمة الدولية برنامجه . وفي شهر نوفمبر 1948 قدمت الأحزاب المغاربية الثلاثة الدستور، الاستقلال، وحركة الانتصار) مذكرة للأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة ألحت فيها على حقيقة وجود الدول: المغربية، الجزائرية، التونسية، واقترحت كحل للأزمة المغاربية:

- إلغاء نظام الاستعمار بشمال إفريقيا والاعتراف باستقلال المغرب والجزائر وتونس.
- انتخاب مجالس تأسيسية في كل واحدة من الدول الثلاث من أجل إعداد دستور ديمقراطي وتحديد ضمن إطار السيادة الوطنية المصالح الشرعية للأجانب المقيمين بشمال إفريقيا.

وفي شهر ديسمبر 1948 وجهت حركة انتصار الحريات الديمقراطية مذكرة جديدة إلى هيئة الأمم المتحدة، وفي نداء آخر مرسل إلى نفس الهيئة في نفس الشهر من طرف "مصالي الحاج" قدم زعيم الحزب الوطني الحصيلة السلبية لمائة وثمانية عشر سنة من الاحتلال، رافضا صيغة الاتحاد الفرنسي، ومدينة الحروب الاستعمارية بمدغشقر والهند الصينية واندونيسيا، كما أدان مخطط مارشال الذي يساعد الحرة)، وهي التي صادرت الإدارة الاستعمارية أغلب أعدادها خلال سنتين من 1949 إلى 1951، ولم تتمكن حركة انتصار الحريات الديمقراطية من إصدار سوى 29 عددا ومنها 28 عددا صودرت من قبل الشرطة. فلم يكن باستطاعة الحركة التعبير عن

آرائها ضمن الإطار القانوني والاستعماري، فضاعفت من نشراتها ومطوياتها الداخلية، واللقاءات والاجتماعات التي كانت تعقد بشكل خاص بمناسبة الانتخابات، وكانت تمكن مرشحي ومنتخبي الحزب من الاحتكاك مباشر بالجماهير، وكانت دعاية الحزب تروج بكتمان شديد في جميع الأماكن التي تلتقي مجموعات من الجزائريين كمقرات الجمعيات الرياضية والحركات الشبانية والجمعيات الثقافية وفي المقاهي المغاربية والحفلات العائلية، فانتشر حضورها على كافة المستويات.[1]

[1]– محفوظ قداش وجيلالي صاري، مرجع سابق، ص: 124.